مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي

-حالة شركات التأمينات-

أ. بوخروبة الغالي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

Ghali.c@live.fr

د. دواح بلقاسم

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

kacemdouah1@yahoo.fr

Received: Avril 2018 ***Accepted: Mai 2018*** ***Published:Juin 2018***

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى محاولة ابراز اسهامات حوكمة المؤسسات وتأثيرها على كل من جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، وكيفية الاستفادة منها في حل المشاكل التي تواجه اغلب المؤسسات (كالفساد المحاسبي الراجع الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الشفافية وعدم اظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الاوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية) ، ولا سيما المشاكل المالية، واهمها فقدان الثقة في المصداقية الخاصة بالمعلومة المحاسبية والمالية للمؤسسة، وبالتالي فقدان جودتها . في هذا الاطار قمنا وذلك بدراسة حالة عينة عمال من اربع شركات للتامين (CAAT، SAA ، MATEC، CAAR) . تمت هذه الدراسة عن طريق تحليل استبيان تم طرحه على مجموعة مختارة، وقد تم اعداد الاستبيان ليضم 25 سؤال مصنف الى ثلاثة محاور اساسية . وقد تم معالجة نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الاحصائية spss .

وتوصلت الدراسة الى ان حوكمة المؤسسات تلعب دورا هاما من خلال مبادئها في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية، وان مستوى الحوكمة المعمول بها في مؤسسات عينة الدراسة يسمح لمجتمع الدراسة توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي .

الكلمات المفتاحية : مؤسسة اقتصادية ، حوكمة المؤسسات ، جودة المعلومة المحاسبية ، الافصاح المحاسبي .

Résumé :

L'objectif de cette étude et de tenter de mettre en évidence les contributions de la governance d'entreprise et son impact sur la qualité de l'information comptable et de la diffusion comptable, et comment en en bénéficier pour résoudre les problèmes que rencontrent la plupart des entreprises (corruption comptable due à la non – application des principes comptables , manque de transparence et de non- divulgation des données et information réelles reflétant les conditions financières des entreprises économiques). En particulier, les problèmes financiers dont le plus important est la perte de confiance sur la crédibilité de l'information comptable et financière de l'entreprise, et donc la perte de sa qualité.

Dans ce cadre, nous avons réalisé une étude de cas d'un échantillon des employés de quatre entreprises (CAAT, SAA, MATEC, CAAR). Cette étude a été réalisée en analysant un questionnaire qui a été proposé à un groupe sélectionné, le questionnaire a été préparé pour inclure 25 questions classées en trois axes essentiels, et les résultats du questionnaire ont été traités à l'aide du programme SPSS.

L'étude a révélé que la gouvernance d'entreprise jouent un rôle majeur par ses principes dans le domaine de l'évolution de la profession comptable, ceci a des effets à son tour sur la qualité de l'informations comptable .et le niveau de gouvernance en vigueur dans les entreprises de l'échantillon étudié, ce qui permet à l'échantillon étudié de fournir une diffusion comptable efficace.

Mots clés : Entreprise économique, Gouvernance d'entreprise, la qualité d'information comptable, divulgation comptable.

مقدمة :

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال العقود القليلة الماضية على اثر سلسلة من الاحداث المتكررة التي تسببت في افلاس العديد من الشركات الكبرى وحدوث ازمات مالية، فكانت ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث ذلك او التقليل منها في ادنى المستويات، لذلك اصبحت الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر اداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وذلك من خلال مجموعة من الاليات اهمها : الشفافية والحرص على الافصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية وفقا للمعايير ذات الصلة ، بالإضافة الى اليات اخرى لضمان موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية وهذا من خلال استخدام اليات حوكمة المؤسسات ، والتي من اهمها المراجعة الداخلية ،الخارجية ،لجان المراجعة ومجلس الادارة. كما ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسهم في اضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية .

وإن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، هو أن تتولد الثقة في جودة و شفافية المعلومات المحاسبية، و هذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات ، فهذه الأخيرة تضمن الموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب .

بناء على ما سبق فان التساؤل الرئيسي لهذا المقال هو :

كيف يمكن لحوكمة الشركات من خلال أدواتها أن تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي ؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية ؟

- **ما مدى تطبيق شركات التامين لمبادئ الحوكمة ؟**
- **ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في دعم عملية الافصاح المحاسبي ؟**
- **كيف يمكن لحوكمة المؤسسات تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتعزيز موثوقيتها في عينة الدراسة ؟**

أولا - الفرضيات :

وللإجابة الاولية على الاشكالية ، نتقدم بالفرضيات التالية :

- **الفرضية الاولى : تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؛**
- **الفرضية الثانية : تلتزم عينة الدراسة بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة ؛**
- **الفرضية الثالثة : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة .**

ثانيا – أهمية الدراسة :

تتضح اهمية الدراسة من اهمية الحوكمة في شركات التامين الجزائرية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات لضمان شفافية المعلومة المحاسبية وضمان حماية اصحاب المصالح في الشركة، وكذا استقرار الشركة ، مما يولي على المؤسسة بأثار ايجابية ، كجلب الاستثمارات الاجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات .

ثالثا- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على الاسئلة الفرعية ، وكذا اختبار مدى صحة الفرضيات ، فهي تهدف في جانبها النظري الى التعريف بالحوكمة من حيث مفهومها ،خصائصها ومبادئها، بالإضافة الى تسليط الضوء على اهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على الافصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

وتهدف في جانبها التطبيقي الى محاولة معرفة مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي من خلال عينة من شركات التامين الجزائرية .

المحور الأول : الاطار النظري للدراسة

أولا: حوكمة المؤسسات ،اهميتها واهدافها

1- مفهوم حوكمة المؤسسات :

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين ، ولكن قد يرجع ذلك الى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية ، الاقتصادية ، المالية والاجتماعية للمؤسسات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل[i]

يعرفها معهد المدققين الداخليين على أنها: " المنظومة المتضمنة للسيرورات والهياكل المطبقة من طرف الإدارة بهدف إيصال ، توجيه ، إدارة ومتابعة نشاطات المنظمة بغرض تحقيق الأهداف " . [ii]

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها « مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحاملي الأسهم وغيرهم من المساهمين وأصحاب المصالح " . أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فعرفتها بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".[iii]

تعني كلمة " حوكمة " اسلوب قيادة وادارة شؤون منظمة، سواء كانت هذه المنظمة، دولة ، مجموعة دول، ناحية، جماعة اقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة.[iv]

2- أهمية الحوكمة :

يساعد نظام الحوكمة الجيد على ما يلي [5]:

أ. التطبيق السليم لقواعد الحوكمة في تحسين أداء السهم، وتعظيم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم ويؤدى إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة على الأجل الطويل نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها، وإجراءاتها المحاسبية، والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين؛

ب.تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية؛ وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر ؛

ت.تطبيق قواعد الحوكمة يعطي الشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم، ويخفض تكاليف رأس المال، ويحقق أداء أفضل، ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح؛

ث.يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها؛

ج. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرأ حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق استقرار أسواق المال والتنمية والاستقرار الاقتصادي؛

ح. توفير الحماية لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.

3- مبادئ حوكمة المؤسسات :

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (OCDE) مجموعة من المبادئ الاساسية فيما يخص حوكمة الشركات ، ويمكن تلخيصها كالآتي :[6]

أ. ضمان وجود اسس نظام فعال لحوكمة المؤسسة : " ينبغي على نظام حوكمة الشركات ان يساهم في شفافية الاسواق وكذلك في فعالية تخصيص الموارد . ويجب ان تكون متماثلة مع دولة القانون وضمان رقابة وموضع تطبيقي فعال " ؛

ب. حقوق والمعاملة المتكافئة والوظائف الرئيسية للمساهمين : " ينبغي على نظام حوكمة المؤسسات ان يحمي حقوق المساهمين وان يسهل لهم عملهم ، وضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، بما في ذلك اقليه المساهمين والاجانب . كل مساهم يجب ان تكون لديه قدرة الحصول على اصلاحات فعالة لجميع الحقوق المنتهكة " ؛

ت. مستثمرون مؤسساتيون، اسواق البورصة و وسطاء اخرين: " ينبغي على نظام حوكمة الشركات اقامة حوافز سليمة حول سلسلة الاستثمارات ، وضمان بأن عملية أسواق البورصة تساهم في الحوكمة الجيدة للمؤسسات " ؛

ث. دور مختلف أصحاب المصالح في حوكمة الشركات : " ينبغي على نظام حوكمة الشركات ان يعترف بحقوق اصحاب المصالح المختلفة في حياة الشركة الواردة بموجب القانون الساري ، او تنشا نتيجة اتفاق ، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات واصحاب المصالح في انشاء الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا"

ج. شفافية المعلومة ونشرها : " ينبغي على نظام حوكمة المؤسسات ان يضمن نشر المعلومة الصحيحة في الوقت الملائم عن كل المواضيع المتعلقة بالمؤسسة ، خاصة الوضعية المالية ، النتائج ، الاسهم والحوكمة لهذه الشركة" ؛

ح. مسؤوليات مجلس الادارة : " ينبغي لنظام حوكمة المؤسسات ان يضمن القيادة الاستراتيجية للمؤسسة، والرقابة الحقيقية للتسيير من طرف مجلس الادارة ومسؤوليته (مجلس الادارة) اتجاه الشركة ومساهميها " .

ثانيا : جودة المعلومة المحاسبية ، خصائصها ومعاييرها

- مفهوم المعلومة المحاسبية :

هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات ، من خلال تسجيلاتها ،معالجتها واخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية الية ، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في ادارة مشاريعها ، كما تتوقف فعالية الادارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة ، حيث اصبحت المعلومات موردا جوهريا في العصر الحالي، فاذا سعت المؤسسة الى البقاء ، فعليها ان تجمع ، تخزن وتعالج كما معتبرة من المعلومات ، اما اذا ارادت التفوق فعليها ان تكون السباقة في الحصول على المعلومات ، ولكي تقوم هذه الاخيرة بدورها يجب ان تتوفر على بعض الخصائص والمميزات .[7]

1- جودة المعلومة المحاسبية : حيث تعني " الجودة مصداقية المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلوا من التحريف او التضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها " .[8]

2- خصائص جودة المعلومة المحاسبية : [9]

أ. الملائمة : تعني ان تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار ، ولذلك من الواجب ان تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة . وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة اذا كان عدم وجودها من شانه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها ؛

ب.الموثوقية : تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها انها تعكس الاحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية ؛

ت.الثبات : يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة الى اخرى دون ان يكون ذلك قاعدة مطلقة ، اذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه ان يؤدي الى الحصول معلومات ذات جودة احسن اضافة الى وجوب الافصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الاثار المترتبة ؛

ث.القابلية للمقارنة : يقصد بها امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى ان يكون بالإمكان اجراء المقارنة بين معلومات محاسبية بين عدة فترات لنفس المؤسسة ، او لعدة مؤسسات مماثلة . والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير اوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل الى اخد فكرة عن مسائل معينة .

3- قياس جودة المعلومة المالية :

ان قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن ان تكون المعلومة بجودة عالية افضل من لا جودة ، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي :[10]

خ. المنفعة : هي استخدام المعلومة من اجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة اشكال للمنفعة :

- **منفعة شكلية : تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم ؛**
- **منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها ؛**
- **منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها ؛**
- **منفعة التقييم (تصحيحية) : اهميتها في تقييم القرارات المتخذة .**

د. الدقة : ان المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل او الحاضر او الماضي.

ذ. التنبؤ : كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت اكثر جودة، لان من بين اهم اهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

ر. الفعالية : هي العلاقة بين الاهداف والنتائج ، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها .

ز. الكفاءة : هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج ، أي ان تكون المعلومة باقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها .

4- معايير جودة المعلومة المحاسبية :

تتحقق جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق مجموعة من المعايير التالية :[11]

س.معايير قانونية ، معايير رقابية ، معايير مهنية ، معايير فنية .

ثالثا : مفهوم الافصاح المحاسبي واشكاله

1- مفهوم الافصاح المحاسبي :

يعرف الافصاح على " انه عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية او في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة ".[12]

2- أشكال الافصاح المحاسبي :

وقد يتخذ الافصاح احد الاشكال التالية :

ش.الافصاح الكامل (الشامل) : يشير الى مدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات الاثر المحسوس، ويأتي التركيز على ضرورة الافصاح الكامل من اهمية القوائم المالية كمصدر اساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الافصاح على الحقائق المالية حتى نهاية الفترة المحاسبية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم؛[13]

ص. الافصاح العادل : ويعتمد على اخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الاخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن ؛

ض. الافصاح الكافي : يشمل تحديد الحد الادنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويختلف هذا الحد حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الاولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد ؛

ط. الافصاح الملائم : هو الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشاة وطبيعة نشاطه اذ انه ليس من المهم فقط الافصاح عن المعلومات المالية بل الاهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشاة وظروفها الداخلية ؛

ظ. الافصاح الاعلامي : هو الافصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل : الافصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والافصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ ان هذا النوع من الافصاح من شانه الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الاضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب اخرى.[14]

المحور الثاني : الجانب الميداني للدراسة

بعد التطرق الى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي من الجانب النظري ، سيتم في هذا المحور تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ، وذلك من خلال وصف افراد العينة ومجتمعها ، الأداة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين وتنظيم أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

أولا : ادوات عينة الدراسة و مصادر البيانات الاولية

1- مصادر البيانات الأولية : وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان ومن ثم توزيعه على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- أدوات الدراسة :

أدوات الدراسة :اعتمدنا في دراستنا على:

أ. المقابلة : حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة.

ب. الملاحظة : بناء على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة من شركات التامين (MAATEC , CAAT, CAAR , SAA).

ت. الاستبيان : تم إ عداد الاستبيان من أجل استخدامها في جميع البيانات والمعلومات ، وتوزيعها على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة. وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين ، يتناول الجزء الاول بيانات شخصية لعينة الدراسة ، اما الجزء الثاني تناولنا فيه مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي في عينة من شركات التامين لولاية مستغانم وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

ث. المحور الأول : مدى التزام شركة اليانس لمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ويتكون من 8فقرات؛

ج. المحور الثاني: امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد حوكمة المؤسسات ، ويتكون من 07 فقرات؛

ح. المحور الثالث: الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات ، ويتكون من10 فقرات .

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات " غير موافق اطلاقا " ، " غير موافق " ، "غير متأكد " ، " موافق " ، "موافق جدا " .

3- مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من كل الاداريين العاملين في شركات التأمينات الجزائرية، ولصعوبة تحديد عدد العاملين في كل شركات التامين بدقة، فإننا اخترنا عينة عشوائية في اربع وكالات للتامين مختلفة ، والجدول رقم (01) يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية .

جدول رقم (01) : يوضح عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

الرقم	اسم شركة التامين		الموزعة	المسترجعة	الضائعة
01	الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين (CAAR).	العدد	16	16	00
		النسبة %	% 25	% 25	% 00
02	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT).	العدد	16	13	03
		النسبة %	% 25	% 20.31	% 4.69
03	الشركة الوطنية للتامين (SAA).	العدد	16	14	02
		النسبة %	% 25	% 21.88	% 3.12
04	تعاضدية التامين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (Maatec).	العدد	16	13	03
		النسبة %	% 25	% 20.31	% 4.69
المجموع		العدد	64	56	8
		النسبة %	% 100	% 87.5	% 12.5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انه تم توزيع 64 استبيان على اداريين في اربعة (4) شركات للتامين وتم استرجاع 56 استمارة بنسبة 87.5%. ، وبلغ عدد الاستمارات الضائعة 8 استمارة بنسبة % 12.5 ، وهي نسبة جيدة للتحليل .

ثانيا : تحليل نتائج الاستبيان

لقد قام الباحثين بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال توزيع الاستبيان للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي ، من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي وفرها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS. v 22.). وذلك على اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر من الأدوات الهامة والمتقدمة لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتحليل بيانات الأبحاث العلمية في كافة نواحي العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية [15]، ومن اجل التعامل مع إجابات أفراد العينة، والوصول إلى نتائج تجيبنا عن الاسئلة الفرعية واختبار فرضيات الدراسة ، اعتمد الباحث على الأساليب والأدوات الإحصائية التالية :

1- الأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في :

أ. المتوسطات الحسابية: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

ب. الانحرافات المعيارية : للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

2- الأساليب الإحصائية الاستدلالية والمتمثلة في اختبار ألفا كرونباخ قبل بداية الدراسة لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ، ثم يليه اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، وفي الاخير معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

ثالثا – تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

1- تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (02) : وهي الجنس ، المستوى التعليمي والوظيفي .

2- المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	30	% 53.57
	أنثى	26	% 46.43
المستوى التعليمي	ثانوي	02	% 03.57
	جامعي	54	% 96.43
المستوى الوظيفي	مدير	04	% 7.14
	رئيس مصلحة	06	% 10.71
	رئيس قسم	10	% 17.86
	اداري	36	% 64.29

المصدر : من اعداد الباحثين على اساس نتائج البحث على مستوى عينة من شركات التامين

أ. الجنس : نلاحظ من خلال الجدول رقم **(02)** ، ان عدد الذكور بلغ **30** فرد بنسبة **53.57 %** ، في حين بلغ عدد الاناث **26** مفردة بنسبة **46.43 %** ، اي ان فئة الذكور هي الغالبة في عينة الدراسة في التأمينات الجزائرية .

ب.المستوى التعليمي : نلاحظ من خلال الجدول رقم **(05)** ان الاغلبية من افراد العينة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة **96.43 %** ، في حين بلغت نسبة من هم دون المستوى الجامعي **02** افراد بنسبة **3.57 %.**

ت.المستوى الوظيفي : نلاحظ من خلال الجدول رقم **02 :** ان الادارة الدنيا الممثلة في المسمى الوظيفي اداري، بلغت نسبة **64.29 %** ، وهي الغالبة في عينة الدراسة ، لأنها تعتبر العصب و المسير الرئيسي لشركات التامين ، وبلغت نسبة الادارة الوسطى **28.57 %** ممثلة في المسمى الاداري رئيس مصلحة ورئيس قسم ، في حين بلغت نسبة الادارة العليا ممثلة في المسمى الوظيفي مدير **7.14 %** من عينة الدراسة ، وهذا طبيعي لأنها تعتبر مناصب عليا .

رابعا : المعالجة الإحصائية

1- تصميم الاستبيان : فيما يخص تصميم الاستبيان ، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة ، والجانب النظري للبحث ، واعتمدنا في تصميم الاستمارة، على سلم ليكرت خماسي الابعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان ، المندرجة تحت ثلاث محاور اساسية ، والجدول رقم **(2)** يوضح سلم ليكرت خماسي الابعاد ودرجات المقياس .

جدول رقم **(03) :** توزيع درجات الموافقة لمقياس **(Likert)**

	غير موافق اطلاقا	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي ، وتم حساب حدود الفئات عن طريق حساب المدى ، (المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى) اي 5- 1= 4 .

طول الفئة = المدى / عدد التكرارات اي **(0.8=5/4)** ، نضيف النتيجة **(0.8)** بالتدريج الى الفئات ابتداء من الفئة الاولى وتكون كالتالي :

ث. الفئة الاولى = (1 – 1.8) تمثل الاجابة غير موافق اطلاقا ؛

ج. الفئة الثانية = (1.81 – 2.6) تمثل الاجابة غير موافق ؛

ح. الفئة الثالثة = (2.61 – 3.4) تمثل الاجابة غير متأكد ؛

خ. الفئة الرابعة = (3.41 – 4.2) تمثل الاجابة موافق ؛

د. الفئة الخامسة = (4.21 – 5.00) تمثل الاجابة موافق جدا ؛

وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان الى جزأين احدهما خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة ، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم شركة التامين ، الوظيفة ، الجنس، المستوى التعليمي ، اما الجزء الثاني ، فيتناول محاور الدراسة الاساسية والمتعلقة بمساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي في التأمينات الجزائرية ، وتم تقسيمه الى ثلاث محاور ، كما يوضحه الجدول رقم (03) ، والذي يبين عنوان المحور ، وارقام الفقرات ،عددها والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبيان .

جدول رقم (04) : عدد فقرات الاستبانة لكل محور من محاور الدراسة

الرقم	عنوان المحور	ارقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة %
01	مدى التزام شركة اليانس لمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .	08 - 01	08	% 32
02	امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد حوكمة المؤسسات .	15 - 09	07	% 28
03	الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات	25 - 16	10	% 40
	المجموع	25 - 01	25	% 100

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

2- ثبات وصدق اداة الدراسة : يقصد بثبات استمارة الاستبيان، انها تعطي نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبيان اكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، او بعبارة اخرى ، ان ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم اعادة توزيعها على افراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل الفا كرونباخ ، وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات اداة الدراسة .

- **الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ.**

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ	الصدق *
1	مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .	08	0.681	0.825
2	امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد حوكمة المؤسسات .	07	0.671	0.819
3	الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات.	10	0.701	0.837
	جميع المحاور	25	0.704	0.839

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) : ان معامل الفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان تتراوح بين (0.671-0.701) وهي معاملات مقبولة ، وكذلك معامل الفا لجميع محاور الاستبيان معا بلغ (0.704) وهذا يدل على ان قيمة الثبات مقبولة ، وكذلك قيمة الصدق والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ ، لجميع محاور الاستبيان تتراوح بين (0.819 –

0.837) في حين قيمة الصدق لجميع محاور الاستبيان بلغت (0.839) وهي قيمة جيدة تدل على ان اداة الدراسة ذات صدق كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها .

3- تحليل نتائج محاور الدراسة :

ع. تحليل نتائج فقرات المحور الاول لأداة الدراسة المتعلق بالتزام شركات التامين بولاية مستغانم بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حساب المتوسط والانحراف المعياري.

الجدول (11) : تقييم مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة sig	الترتيب
01	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة .	3.84	0.824	10.00	8
02	يقوم مجلس الادارة من خلال الحكومة باختيار المسؤولين على اساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة .	4.01	0.773	0.000	4
03	تقوم مصلحة المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة .	4.11	0.801	0.001	2
04	يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته	3.90	0.843	0.000	6
05	وجود قوانين واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق المصالح العامة .	3.88	0.718	0.002	7
06	يدعم الهيكل التنظيمي والتقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة	4.13	0.723	0.000	1
07	تحدد الشركة متطلبات واضحة للوظيفة المعلن عنها.	4.05	0.759	0.003	3
08	لا يشارك موظفي الشركة في اجراءات التعيين لاحد اقاربهم المباشرين وغير المباشرين المرشح للوظيفة	3.91	0.803	0.000	5
	مجموع المحور	3.98	0.574	0.001	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

الفرضية الأولى : تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

التحليل : النتائج مبينة في جدول رقم (11) ويتضح ان هناك ايجابية في معظم الفقرات ، ذلك لان معظم متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الكلي (3.98)) ، وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لان القيمة الاحتمالية لجميع فقرات المحور اقل من (0.05) ، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.574) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن شركات التامين تلتزم بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شركات التامين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

غ. يتضح من خلال الجدول رقم (11) : والذي يبين اراء افراد العينة في المحور الاول مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي :

1- في الفقرة رقم (6) بلغ المتوسط الحسابي (4.13) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الهيكل التنظيمي يدعم التقسيم الوظيفي في تطوير الحوكمة في الشركة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.723) والتوجه كان موافق.

2- في الفقرة رقم (4) بلغ المتوسط الحسابي (4.11) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " تقوم مصلحة المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.843) والتوجه كان موافق.

3- في الفقرة رقم (7) بلغ المتوسط الحسابي (4.05) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.003" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " تحدد الشركة متطلبات واضحة للوظيفة المعلن عنها " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.759) والتوجه كان موافق.

- تحليل فقرات المحور الثاني :

ف.تحليل نتائج فقرات المحور الثاني لأداة الدراسة المتعلق بالتزام شركات التامين بولاية مستغانم بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة ، من خلال حساب المتوسط والانحراف المعياري.

الجدول رقم (12) : امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد الحوكمة في شركات التامين .

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة SIG	الترتيب
09	يتم الافصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمل الشركة وانشطتها الرئيسية .	3.81	0.690	0.001	7
10	تفصح المؤسسة عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء، وايضا عن البنود الاضافية للميزانية بشكل مستقل بالقدر الكافي وبدون استثناء .	4.03	0.471	0.000	3
11	يقوم مجلس الادارة من خلال الحوكمة بالإشراف على عملية الافصاح ووسائل الاتصال.	3.90	0.570	0.000	5
12	يتم الافصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الاطراف ذات العلاقة بالشركة .	3.94	0.725	0.001	4
13	تتوفر صفحة للشركة على شبكة الانترنت تمكن من الاطلاع على مستجداتها وانجازاتها	3.84	0.698	0.000	6
14	الافصاح عن مكافئات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم .	4.06	0.759	0.003	2
15	تعمل الشركة من خلال الحوكمة بإفصاح الشركة عن المخاطر المتوقعة .	4.12	0.833	0.001	1
	مجموع المحور	4.01	0.774	0.001	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان و مخرجات برنامج Spss

الفرضية الثانية : تلتزم عينة الدراسة بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة

التحليل : النتائج مبينة في جدول رقم (12) ويتضح ان هناك ايجابية في معظم الفقرات ، ذلك لان معظم متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الكلي (4.01)) ، وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لان القيمة الاحتمالية لجميع فقرات المحور اقل من (0.05) ، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.774) وذلك

مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن شركات التامين لولاية مستغانم تلتزم بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

يتضح من خلال الجدول رقم (11) : والذي يبين اراء افراد العينة في المحور الثاني مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي كما يلي :

1- في الفقرة رقم (15) بلغ المتوسط الحسابي (4.12) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (4.01) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.001 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الشركة تعمل من خلال الحوكمة بإفصاح الشركة عن المخاطر المتوقعة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.833) والتوجه كان موافق.

2- في الفقرة رقم (14) بلغ المتوسط الحسابي (4.06) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.01) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.003" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " الافصاح عن مكافئات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.759) والتوجه كان موافق.

3- في الفقرة رقم (10) بلغ المتوسط الحسابي (4.03) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.01) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من (0.05) ، مما يدل على أن " تفصح المؤسسة عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء، وايضا عن البنود الاضافية للميزانية بشكل مستقل بالقدر الكافي وبدون استثناء " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.471) والتوجه كان موافق.

- تحليل فقرات المحور الثالث :

تحليل نتائج فقرات المحور الثالث لأداة الدراسة المتعلق بالحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات في شركات التامين لولاية مستغانم ، من خلال حساب المتوسط والانحراف المعياري.

الجدول (13) : الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة المؤسسات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة sig	الترتيب
16	تحرص الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق اهداف الشركة .	4.05	0.950	0.001	2
17	تعمل حوكمة المؤسسة على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية .	3.54	0.653	0.000	10
18	تعمل المؤسسة من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية .	4.01	0.875	0.001	4
19	تعمل الشركة على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب من خلال قوائمها المالية .	3.99	1.008	0.002	5
20	لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة مدى الالتزام بتطبيق حوكمة المؤسسة .	3.64	1.014	0.000	9
21	لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	3.80	0.905	0.000	6
22	لجان التدقيق تدعم استقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الاخرى التي تبني قراراتها على	4.04	1.058	0.003	3

	المعلومات المالية .				
23	يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.	4.07	0.958	0.000	1
24	يعمل المراجع الداخلي من خلال الحوكمة على اكتشاف ومنع الغش والتزوير وباستقلالية كاملة .	3.66	1.018	0.001	8
25	يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة .	3.69	0.545	0.000	7
	مجموع المحور	4.02	0.958	0.001	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج Spss

الفرضية الثالثة : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة .

التحليل : النتائج مبينة في جدول رقم (13) ويتضح ان هناك ايجابية في معظم الفقرات ، ذلك لان معظم متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الكلي (4.02)) ، وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لان القيمة الاحتمالية لجميع فقرات المحور اقل من (0.05) ، كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.958) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على حوكمة المؤسسات تعمل على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة في شركات التامين لولاية مستغانم عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول الفرضية.

يتضح من خلال الجدول رقم (13) : والذي يبين اراء افراد العينة في المحور الثالث مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي كما يلي :

ق. في الفقرة رقم (23) بلغ المتوسط الحسابي (4.07) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (4.02) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المراجع الداخلي يساهم في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.958) والتوجه كان موافق.

ك. في الفقرة رقم (16) بلغ المتوسط الحسابي (4.05) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.02) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.001" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " الشركة تحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق اهداف الشركة " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.950) والتوجه كان موافق.

ل. في الفقرة رقم (22) بلغ المتوسط الحسابي (4.04) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (4.02) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.003" وهي اقل من (0.05) ، مما يدل على أن " لجان التدقيق تدعم استقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الاخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية." وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.058) والتوجه كان موافق.

4- مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة :

بغية اثبات او نفي الفرضيات المتعلقة بالدراسة ، ولاختبارها تم استخدام مصفوفة الارتباط لبيرسون بين المتغير المستقل وكل من المتغيرين التابعين في الدراسة .

- صدق الاتساق البنائي الداخلي لمحاور الدراسة : معامل الارتباط (Pearson)

جدول رقم (14): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	تقييم مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	8	0.835	0.001
الثاني	امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد الحوكمة في شركات التامين.	7	0.866	0.001
الثالث	الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق اليات حوكمة المؤسسات.	10	0.878	0.001

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان و مخرجات SPSS

جدول رقم (14) يبين معاملات الارتباط لكل محور من محاور الدراسة لفقرات الاستبيان، حيث أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05)، ومعامل الارتباط لكل محور من محاور الدراسة محصورة ما بين (0.835 و 0.878) وبالتالي محاور الدراسة لها علاقة طردية قوية .

الفرضية الاولى : مدى التزام شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ذ. H0 : لا تلتزم شركات التامين بتطبيق مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ر. H1 : تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي اقل من (0.05) ، كما ان قيمة معامل الارتباط تساوي (0.835) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشركات التامين ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تلتزم شركات التامين بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " .

الفرضية الثانية : امكانية الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي بالتطبيق المحكم لقواعد الحوكمة في شركات التامين.

ز. H0 : لا تلتزم شركات التامين بمتطلبات الافصاح المحاسبي لعدم التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة.

س.H1 : تلتزم شركات التامين بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي اقل من (0.05) ، كما ان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.866 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين تطبيق قواعد الحوكمة والتزام عينة الدراسة بمتطلبات الافصاح المحاسبي ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تلتزم شركات التامين بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة" .

الفرضية الثالثة : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها، واهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة.

ش.H0 : لا تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها .

ص. H1 : تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) : ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي اقل من (0.05) ، كما ان قيمة معامل الارتباط تساوي (0.878) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين حوكمة المؤسسات وجودة المعلومة المحاسبية ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديل " تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية من خلال الياتها " .

خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية الى التعرف على عينة من شركات التامين التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية ، وتم التعرض الى امكانية تطبيق الحوكمة على مستواها ، كما تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS من اجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا اليها لنبين مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي في شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم كالتالي :

ض. ان تقسيم الوظائف وقيام مصلحة المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة ، من اهم العناصر التي تساعد على تطبيق الحوكمة في شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم؛

ط. افصاح الشركة عن المخاطر المتوقعة و الافصاح عن مكافات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم ، و عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء ، من اهم العوامل التي تؤكد على ان شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم تلتزم بإحكام بمتطلبات الافصاح المحاسبي من خلال التطبيق المحكم لقواعد الحوكمة؛

ظ. مساهمة المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة، وحرص الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية ، قادرة على تحقيق اهداف الشركة ، وايضا دعم لجان التدقيق استقلالية المراجع الخارجي ، مما يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الاخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية . من العناصر الرئيسية التي تحرص عليها شركات التامين على مستوى ولاية مستغانم لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة .

بناء على ما توصلنا اليه من نتائج هذه الدراسة ، نحاول اقتراح بعض الحلول بالنسبة لمؤسسة عينة الدراسة كما يلي :

ع. الاجتهاد في التطبيق السليم والموضوعي لمبادئ الحوكمة لتحقيق جودة عالية فيما يخص المعلومة المحاسبية والمالية ؛

غ. اعطاء اهمية اكثر لوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لتطبيق الحوكمة ؛

ف.زيادة دعم استقلالية المراجع الخارجي من خلال دعم لجنة المراجعة لزيادة الثقة في الشركة، مما يؤدي الى زيادة نسبة الثقة للمستثمرين ؛

ق. العمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة في الوقت المناسب من خلال قوائمها المالية .

الهوامش والمراجع :

[i] **نرمين ابو العطا، "حوكمة الشركات سبيل التقدم" مع القاء الضوء على التجربة المصرية ، ص01، 2016.**
http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm

[ii] **خلف عبد الله الوردات ، " التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية " ، الطبعة الأولى ، الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 42.**

[iii] **محمد حسن يوسف، " محددات الحوكمة ومعاييرها " مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار القومي ، النشرة الاقتصادية ، مصر، جانفي 2007، ص4.**

[iv] (4) . K . BOUTALEB , Démocratie, Etat de droit et bonne gouvernance en Afrique : le cas de l'Algérie, colloque international d'Ouagadougou, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université de Tlemcen, 2003, p19.

[5] **بن عيشي عمار وعمري سامي ، " تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية" ، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وأفاق ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي 7-8 ديسمبر 2010، ص5.**

[6] principe de gouvernance d'entreprise du G20 Turkey et de L'OCDE Rapport de L'OCDE aux ministres des Finances et aux gouverneurs des banques centrales du G20 , Septembre 2015, p 17 – 61.

[7] **عبد المالك عمر زيد ، " المحاسبة المالية في المجتمع الاسلامي " اطار تاريخي للمحاسبة ، الجزء الاول ، عمان ، الاردن ، 2002، ص1 .**

[8] **نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد ، مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية – تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي) ، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011، ص 2.**

[9] **حامدي علي ، " اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2011 ، ص 100-101.**

[10] **أ . نمر محمد الخطيب ، أ . صديقي فؤاد ، "مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية " تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF) ، الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ص 09-10.**

[11] **ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة غزة الاسلامية ، 2009 ، فلسطين ، ص 58 – 59 .**

[12] **زغدار احمد سفير محمد ، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)" ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 – 2010 ، ص84 .**

[13] **احمد مخلوف ، الازمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 20 و 21 اكتوبر 2009 ، ص6.**

[14] **ماجد اسماعيل ابو حمام ، مرجع سبق ذكره ، ص 47-48.**

[15] **شاكر، جمال محمد، " المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS " ، الدار الجامعية ، مصر ،2005 ، ص 59.**